

■ مليكة جميال ■ وقعت اكثر من 90 شخصية نشطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان في العالم إلى جانب مجموعة من المنظمات الحقوقية الدولية على بيان اللجنة الدولية المساندة للدكتور صلاح الدين سيدهم الجراح الجزائري النشط في مجال حقوق الانسان والمحتجز منذ نهاية سبتمبر المنصرم بسجن سرکاجي في ظروف من العزلة والحرمان. وطالبت اللجنة في بيان مساندة لها الذي تسلمت الشروق

اليومي نسخة منه، وزير العدل حافظ الأختام بضرورة التدخل لوضع حد لسيناريو الانتهاك الصارخ الذي دفع بالدكتور سيدهم إلى شن إضراب شامل عن الطعام، مما تسبب في تدهور خطير لحالته الصحية وهوفي زنزانه معزولة لا تتوفر على أدنى احتياجات السجن، كما طالبت بالإفراج المؤقت عنه وتمكينه من محاكمة عادلة طبقا لما هو منصوص عليه في قوانين الجمهورية. □ طالع ص 03

قضية صلاح الدين سيدهم: المنظمات الدولية تتحرك والدفاع يطالب بالإفراج المؤقت

بقية ص1

قضية الدكتور صلاح الدين سيدهم تعود جذورها إلى سنة 1994 حين ظهر الجراح الجزائري ويصفته مناضلا من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، في إحدى الحصص على شاشة "البي بي سي" البريطانية واستنكر أعمال العنف والتعذيب التي يتعرض لها العديد من الجزائريين تحت غطاء ما يسمى بمكافحة الإرهاب.

رد فعل السلطات الأمنية الجزائرية على تصريحات الدكتور سيدهم ورد من خلال سلسلة مضايقات وتهديدات تعرض لها الدكتور سيدهم، حسبما أفادت به هيئة دفاعه، إلى غاية سنة 97 حيث أصدرت محكمة عبان رمضان حكما غيابيا في حق الجراح الناشط في حقوق الإنسان بـ20 سنة نافذة بتهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية، ولم تتخذ السلطات القضائية الإجراءات اللازمة لتسليم المحكوم عليه بالحكم الغيابي الصادر في حقه، ومنذ ذلك التاريخ اختفى صلاح الدين سيدهم عن الأنظار ليظهر مؤخرا وبالتحديد بتاريخ 29 سبتمبر المنصرم، حيث قرّر الدكتور سيدهم التقرب من قاضي التحقيق بمحكمة عبان رمضان واقامة معارضة على الحكم الغيابي الذي يعتبره حكما جائرا قائما على تهمة باطلة سمعت جهات معينة لتلقيتها له في محاولة منها لتسويه سمعته ووضع حد لمساره التضالي في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان.

وحسب أحد محامسي هيئة دفاع سيدهم، فيان قاضي التحقيق أمر بإيداع الجراح الخمس الاحتياطي بسجن سركاجي ومن هنا بدأ مسلسل معاناة الرجل الذي طالب إدارة السجن بأن يعامل على أساس أنه سجين سياسي، لكن طلبه قوبل بالنسجاهل والرفض وهو ما دفعه إلى تحرير رسالة إشعار بالإضراب الشامل عن الطعام احتجاجا على المعاملة السيئة التي لقيها من إدارة السجن منذ اليوم الأول، مع العلم أنه وضع في زنزانة مظلمة بأحد الزوايا السفلية للسجن وحرم من أبسط احتياجاته اليومية والخاصة. ويضيف ممثل هيئة الدفاع أن إدارة السجن ذهبت إلى حد منعه من الاستفادة من الفحص الطبي بعبادة السجن على أثر تدهور حالته الصحية في الأيام الأولى من الإضراب عن الطعام، وأكثر من ذلك. يضيف ممثل الدفاع - فإن إدارة السجن منعت عن موكلها الماء المعدني دون وصفة طبية وهو ما اعتبره محدثنا انتهاكا خطيرا لأبسط حقوق السجن.

وأمام إصرار إدارة السجن على عدم الاستجابة لمطالب سيدهم المحتجز قرّرت هيئة الدفاع رفع دعوى قضائية لدى مجلس قضاة الجزائر للمطالبة بوقف ممارسات التعسف في حق موكلها، كما أودعت هيئة الدفاع طلبا بغرفة الاتهام بذات المجلس من أجل مباشرة إجراءات الإفراج المؤقت على الدكتور صلاح الدين سيدهم وتمكينه من مواصلة إجراءات الطعن في الحكم القضائي الصادر في حقه والاستفادة من محاكمة عادلة بعيدة عن المناورة.

وفيسا بصر المحقوقي المحتجز بسجن سركاجي على مواصلة إضرابه الشامل عن الطعام أمام رفض إدارة السجن معاملته كسجين سياسي، تحركت العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية وفي مقدمتها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لصاحبها المحامي علي يحيى عبد النور، وطالبت في بيان صادر عنها بتاريخ الفاتح أكتوبر الجاري بتوسيع نطاق التأييد والمساندة لصلاح الدين سيدهم من لدن منظمات حقوق الإنسان الدولية وكذا وقف مسلسل التعسف الذي يستهدفه جراحا - ظروف العزلة والحرمان. كما طالب بيان الرابطة السلطات المعنية بتمكين الدكتور سيدهم من حقه في الاستفادة من معاملة السجن السياسي وتوفير محاكمة سريعة، عادلة وعلنية تتماشى مع المعايير القانونية المعمول بها عالميا.

من جهتها طالبت عدة منظمات حقوقية أوروبية من بينها منظمة هيومن رايتس ووتش، وأجيسيريا وتش وكذا الرابطة الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى جانب المرصد العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الكائن مقره بجنيف (سويسرا) بضرورة وقف ممارسات التعسف التي يعاني منها الجراح الجزائري النشط في مجال حقوق الإنسان صلاح الدين سيدهم، ونذرت في بيانات تأييد أصدرتها بداية الشهر الجاري تزامنا مع حادثة احتجاز سيدهم بالانتهاكات الخطيرة والضاخخة لحقوق الإنسان في الجزائر وعلى وجه الخصوص حقوق المساجين السياسيين.